

ملخص تقرير نبي 2020

26 جانفي 2013

خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020

NABNI نبي

نبي جزائرنا على أفكار جديدة
Notre Algérie Bâtie sur de Nouvelles Idées

المقدمة و الرؤية

أحرزت الجزائر في غضون 50 سنة تقدما كبيرا. فقد مر الحصول على التربية في المدارس الابتدائية من أقل من 85 بالمائة في 1980 إلى أكثر من 97 بالمائة في 2011. وازداد الدخل الفردي إلى أكثر من الضعف خلال 50 سنة مثله مثل استهلاك العائلات. كما انخفضت نسبة الفقر واللامساواة وتم تعميم الحصول على الرعاية الصحية (حتى ولو بقيت هناك فروق كبيرة بين المناطق الجغرافية). وباستثناء فترة التسعينيات، ما انفك الدخل الفردي في النمو منذ الاستقلال. ولكن بمقارنة الجزائر مع بلدان انطلقت من نفس ظروفنا (وحتى بعراقيل أكبر) منذ 50 سنة - وبلدان ذات دخل متوسط، يجب القيام بمعاينتين.

أولاً، بالرغم من ريع هام، لم يشهد بلدنا المسار التنموي الذي كان من الممكن أن يبلغه بالنظر إلى طاقته الهائلة. وبالفعل وخلال نفس الفترة، تضاعف الدخل الفردي في كوريا بـ 16 مرة وفي ماليزيا بـ 5 مرات وفي تركيا بأكثر من 3 مرات.

ثانياً، في كل المجالات، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو التربية أو الصحة أو الحوكمة العمومية، فإن بلدنا متأخر.

ويعاني قطاع التربية من نقص صارخ في الفعالية ومن نقص في النوعية. تبلغ تكلفة حامل شهادة أكثر من 500 بالمائة من الناتج المحلي الخام للنسمة في حين أنها "فقط" 200 بالمائة في تونس و180 بالمائة في مصر مثلاً. في TIMSS 2007، كان أداء التلاميذ الجزائريين رديئاً: في الرياضيات مثلاً، لا يبلغ إلا 7 بالمائة من تلاميذ السنة الثامنة المستوى 3 مقابل 21 بالمائة من التلاميذ التونسيين و21 بالمائة من التلاميذ المصريين و19 بالمائة من التلاميذ الأندونيسيين.

وفي مجال الاقتصاد، فإن المؤشر الأكثر كشافاً هو حصة الصناعة في الناتج المحلي الخام. فهي لا تتجاوز 6 بالمائة من الناتج المحلي الخام في حين أن هذه النسبة تتراوح بين 25 بالمائة و35 بالمائة في البلدان طور النمو ذات النمو المستدام القوي. وأخيراً على مستوى الحوكمة العمومية، فنحن في آخر قائمة الترتيبات الدولية ضمن البلدان ذات الدخل المماثل بغض النظر عن المؤشر المختار (معطيات 2010): الشفافية الميزانية (الأخير من 100 بلد)، دولة القانون (73 من أصل 100)، فعالية الدولة (66 من أصل 100)، الرشوة (2,9 على 10) ونوعية التنظيم العمومي (89 من 100)، الخ.

وتشهد هذه المقارنات الدولية وكذا الفرق الشاسع بين اليسر المالي لسنوات 2000 والأداء المتواضع في مجال النمو وخلق مناصب الشغل على أن نموذج تنميتنا معطل اليوم بل أنه في طريق مسدود: فالجزائر عاجزة بثبات على إيجاد طريق تنويع اقتصادها.

ويجب الآن التحلي بصفاء الذهن والبراعمانية فوصفات الماضي لم تعد ناجعة ولن تتجع غداً. ففكرة الربيع الدائم الذي يعزل الجزائر عن المنافسة الدولية ويحميها من كل التحديات المستقبلية المرتبطة بالمناخ والبيئة وندرة الموارد ليست سوى سراب. من العاجل أن يعزز بلدنا قدراته ليواجه في مستقبل قريب جداً عالماً ما انفك يزيد اضطراباً حيث لا يمكن إلا للبلدان التي لديها القدرة على التكيف والإبداع أن تتجو.

يجب أن تكون الأجوبة الواجب إعطائها في مستوى التحديات التي علينا رفعها. علينا إحداث القطيعة مع الجبرية واتخاذ الإجراءات حسب قدراتنا. إن بلدنا الثري بتراته وخبراته خلال الـ 50 سنة الفارطة والقوي بفضل طاقتنا البشرية الهائلة ناضج لانطلاقة جديدة.

والوقت يداهمنا لأنه إذا لم نخض في التغيير الجذري لمسار الجزائر في أجل قريب، فإننا سنصطدم مع الحائط في كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فلم يعد الأمر يتعلق بالتفاوض أو التشاؤم ولكن بالاستباقية للشروع فوراً في المنعطف الذي لا بد منه وتجنب نفس مصير سفينة تيتانيك. إن ذكرى تلك السفينة العظيمة التي أعمتها قوتها ففرقت بعد أن اصطدمت بكثلة جليدية لم تتمكن من تجنبها لأنها لم تتعطف في الوقت المناسب تذكرنا بالوضعية التي يجد بلدنا نفسه فيها حالياً. وتبين أمثلة أعطيت في إطار هذا التقرير وقدمت في الفصل المخصص لموضوع الاقتصاد أن الوضعية الراهنة تستمر وأن احتياطي صرف الجزائر سوف يستهلك مع حلول 2025 وأن المديونية العمومية قد تبلغ 80 مليار دولار حينها.

ولتجنب سيناريو الكارثة، علينا تحرير المبادرات وإحداث القطيعة مع المطابقة وأن نتبع الأفكار الجديدة للتمكن من بناء نموذج جديد للتنمية. وعلى بلدنا الخوض في العديد من القطيعات في مستوى توقعات شعب متعطش للتطور.

كيف يمكننا تنويع اقتصادنا وخلق مناصب شغل لسكان نشطين سيبلغ عددهم 40 مليون في 2020 و43,5 مليون في 2030؟

يتطلب الرد على هذا السؤال الأساسي قبل كل شيء الإجابة على سؤال أكثر هيكلية، ما هي الجزائر التي نريدها مع حلول 2020؟ من الضروري الانطلاق من تصور حقيقي لبلدنا الذي يحمل طموحات في مجالات أساسية تمس حياة الجزائريين قصد هيكلية استراتيجية

شاملة. وفعلا لا يمكننا التفكير بشكل منفصل في الإصلاحات الواجب تنفيذها في ميادين هامة مثل الشغل وتنمية القطاع الخاص والحوكمة العمومية واعتماد ميزانية الدولة على المحروقات والتربية، الخ. على هذه الاستراتيجية الشاملة أن تتمتع بهدف مزدوج يتمثل في تلبية طموحات الشعب الجزائري بشكل سريع ورفع بلدنا بشكل لا رجعة فيه إلى مسار النمو الدائم والمستدام.

ستكون الجزائر التي نحلم بها، تلك التي نود تشييدها، بلدا أكثر ازدهارا، أكثر عدلا، أكثر مساواة، يمكن لكل جزائري فيها أن يصبح مواطنا حقيقيا يساهم في تنمية بلده والعيش في أمان وإيجاد مكانته في مجتمع منسجم ومنفتح على العالم وتلقي تعليما نوعيا وإيجاد شغل يمكنه من بناء حياته وتأسيس عائلة وتربية أطفاله والحصول على خدمات عمومية نوعية وعلى رعاية صحية ذات نوعية جيدة بتكلفة معقولة والعيش في دولة القانون والاستفادة من إصغاء المؤسسات وحمايته من اعتباريتها.

وتسمح الاستراتيجية الشاملة التي نقترحها بتحديد عدد معين من الطموحات انطلاقا من اسقاط أكثر دقة لتصور الأهداف الكمية والنوعية حسب خمسة مواضيع: الاقتصاد والشغل، التربية، البحث والعلم، الصحة، العيش معا (الثقافة والعمران) والحوكمة العمومية.

1 - الإقتصاد

نحو نموذج اقتصادي جديد: الربيع كمحرك لتنويع اقتصادنا

التحديات/الأهداف:

لا شك أن الجزائر قد أنجزت في 50 سنة تطورات كبيرة. حيث أن الدخل الفردي قد زاد بأكثر من الضعف في 50 سنة، مثله مثل استهلاك العائلات. كما انخفضت نسب الفقر واللامساواة. وباستثناء "العشيرة السوداء" خلال التسعينيات، ما انفك الدخل الفردي يزداد منذ الاستقلال. لكن عندما نقارن الجزائر مع بلدان انطلقت من نفس النقطة (وحتى من لها عوائق أكبر) منذ 50 سنة خلت، وبلدان أخرى ذات دخل متوسط، ثمة معابنة تفرض نفسها. فقد بقي اقتصادنا يعتمد إلى حد كبير على قطاع المحروقات ولم يشهد بلدنا مسار التنمية الذي كان من الممكن أن يبلغها نظرا لطاقته الهائلة (موارد طبيعية، يد عاملة، المزية الجغرافية، الخ). وبالفعل، خلال نفس الفترة، تضاعف الدخل الفردي في كوريا بـ 16 مرة وفي ماليزيا 5 مرات وفي تركيا بأكثر من 3 مرات.

، إن التحدي الرئيسي الذي على اقتصادنا رفعه في آفاق 2020 ، هو النمو القوي والمتنوع. وترمي الاستراتيجية الاقتصادية المقترحة إلى رفع هذا التحدي وإلى بلوغ الأهداف المسطرة لـ 2020: تكون الجزائر قد قطعت حبل ثروات وزيادة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بحوالي 50 بالمائة بين 2012 و2020 وليقارب الضعف في 2025 وتكون المؤسسات الجزائرية قد صدرت في 2020 سبع أضعاف ما تصدره في 2012 مما يجعل الصادرات خارج المحروقات تمر إلى 4 بالمائة في 2020 إلى 9 بالمائة في 2025 وإلى 20 بالمائة في 2030 (مقابل 3 بالمائة في 2012) وتكون نسبة البطالة 8 بالمائة في 2020 و15 بالمائة لحاملي الشهادات الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة و تكون الجزائر قد اكتسبت مناخ أعمال ذي درجة عالمية في 2020 بين الـ 50 الأفضل في العالم حسب الترتيبات الدولية، وأخيرا، تكون ميزانية الدولة قد اعتمدت بشكل أقل على مداخيل المحروقات وتكون قد مولت بـ 50 بالمائة فقط بفضل الجباية البترولية في 2020 (و 20 بالمائة في 2030). وبفضل تنمية القطاع الخاص وتوسيع الوعاء الجبائي فإن حصة الجباية البترولية في تمويل ميزانية تشغيل الدولة تنخفض من 60 بالمائة في 2012 إلى 25 بالمائة في 2020 وإلى 0 بالمائة في 2030.

ماذا سيحصل إذا لم نتمكن من الشروع في منعطف التنويع؟

تسمح لنا توقعات بسيطة على أساس التوجه الحالي برؤية الطريق المسدود الذي ستجد بلادنا نفسها فيه إذا لم نشرع في منعطف التنويع فوراً. وللحفاظ على وتيرة النفقات الحالية للدولة، سيبقى العجز الميزاني في الغوص على مر السنين لينتهي الأمر بإفراغ صندوق تنظيم الواردات في حدود 2018. وبعد ذلك، سيزيد العجز الميزاني في مديونية الدولة بحوالي 1400 مليار دج في 2012 لتبلغ حوالي 5000 مليار دج في 2020. أما فيما يخص إحتياجات الصرف (حوالي 190 مليار دولار في 2012)، فستشعر في الانخفاض ابتداء من 2016 عندما يؤدي بنا النمو غير المحتوى للواردات وانخفاض صادرات المحروقات إلى عجز تجاري هيكلي. وقد ينفذ احتياطي الصرف قبل 2025 مما يجبرنا على الاستدانة لتمويل عجزنا التجاري. ومن ثمة فإن الديون الخارجية التي سددت الدولة معظمها بحذر في 2005 قد تبلغ أكثر من 80 مليار دولار في 2025 مما يؤدي بنا إلى مستويات غير مقبولة شبيهة بتلك التي بلغناها في بداية التسعينيات والتي كانت في تلك الفترة سبب تعديلات أليمة على المستوى الاجتماعي.

لبلوغ الأهداف المبيّنة أعلاه وتنويع اقتصادنا ورفعنا إلى مسار نمو مستدام، تم تحديد خمس عتلات تشكل قطيعة أساسية بالمقارنة مع السياسات التي اتخذت خلال العشريّات الأخيرة. وتنقسم هذه العتلات إلى خمسة عشر ورشة مهيكلة تلبّي احتياجات الضعف الهيكلي الذي يلغم أدائنا الاقتصادي منذ عشريّات.

العتلة الأولى: قطع حل الربع تدريجيا على آفاق 2020 إلى غاية 2030

يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتخطيط بشكل غير قابل للرجوع فيه وذّي مصداقية نهاية الاعتماد الميزاني على عائدات المحروقات. والغرض هو استثمار الربع في المستقبل وتبني سياسات جبائية وميزانية وطاقوية تقلص من الاعتماد على المحروقات من خلال:

- إلزام الدولة في طريق الاستقلال الميزاني عن الربع بإدراج في الدستور سقف منح الجباية البترولية في الميزانية وكجدول آجال: 40 بالمائة في 2020، 20 بالمائة في 2030 و 0 بالمائة في 2040. وتخصّص الفوائض المحتملة للعائدات من الجباية البترولية بين صندوق تنظيم العائدات وصندوق سيادي جديد للمستقبل. ويتمحور هذا الأخير بشكل متساو على (1) التربّية والبحث والعلم و(2) الأجيال القادمة والتي لا يمكنها الحصول على هذه الحصة إلا مع آفاق 2050.

- الخوض في إصلاح جبائي كبير يسمح بالانتقال نحو نهاية الاعتماد على الربع: إدخال الجباية المحلية وتوسيع وعاء الضرائب القائمة وإدخال مصادر جديدة للضرائب والرسوم خاصة منها العقارية وعصرنة أدوات جمع الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضرائب على مداخيل وأرباح الشركات لتستبدل بشكل تدريجي العائدات من الجباية البترولية.

- الخوض في استراتيجية التحكم في الاستهلاك الطاقوي: الذي يرمي على آفاق سنة 2020 إلى: (1) تقليص بشكل تدريجي تدعيم أسعار الطاقة (2) تعميم رخص البناء "الخضراء" (3) تبني إطار طموح من اقتصاد الطاقة في النقل (4) بلوغ مع آفاق سنة 2020 نسبة تغطية تقدر بـ 20 بالمائة من السكنات الفردية في مجال التجهيز بالتسخين الشمسي للمياه (5) إدخال العداات "الذكية" للكهرباء والغاز وتعميمها مع حلول 2030.

- إدخال نظام وطني لتركيز التحويلات الاجتماعية لأكثر حرمانا ووضع برنامج للتحويلات النقدية المباشرة للعائلات الأكثر حرمانا لتعويض رفع سعر الطاقة (يمكن ربط هذه التحويلات ببرامج في التربيّة والتكوين والصحة). ويسمح هذا الإصلاح الميزاني الكبير في التحويلات الاجتماعية على المدى الطويل بجعل نظام إعادة التوزيع أكثر فعالية وأقل تكلفة وأكثر إنصافا. كما سيسمح علاوة على ذلك بضمان أن الزيادة في سعر الطاقة لا يؤثر على العائلات الأكثر عوزا.

العتلة الثانية: تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية

- وضع إطار استثمار وأعمال يكون من بين الثلاثة الأكثر جاذبية في منطقة المتوسط ومن بيت الـ 50 الأفضل عالميا على آفاق 2020: إنشاء مجلس وطني لتحسين مناخ الأعمال يرأسه رئيس الدولة ويجمع الدولة والمؤسسات والنقابات والخبرة الاقتصادية يسع إلى تنسيق تنفيذ مخطط تحسين مناخ الأعمال الذي يسطر أهدافا كمية لرفع الجزائر إلى مستوى البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار في العالم.

- ثلاث سنوات لتحويل القطاع المالي. إصلاح بشكل مستعجل وعميق القطاع المالي وبنيته التحتية لتضعه المزيد من المنافسة والعصرنة بشكل كامل في خدمة حاجات المؤسسات والمواطنين. ويتضمن: (1) الإصلاح البنكي وفتح القطاع لمزيد من الإبداع والمنافسة (2) الهيكل القاعدي للنظام المالي (3) تطوير أدوات مالية غير تقليدية (المالية الإسلامية، الخ) (4) تنمية البورصة و أسواق الصرف .
- عقار صناعي واقتصادي في خدمة التنوع: إعادة تحديد مقاربة تسيير العقار الصناعي العمومي بالتنازل عن المناطق الصناعية الجديدة لصالح مهنيين ومسيرين خواص وإنهاء التخصيص الإداري للأراضي من خلال حل CALPIREF. كما ستتفتح سوق العقار الاقتصادي من خلال جباية فعلية للأصول غير المستعملة.

العتلة الثالثة: إدخال الأمة في استراتيجية اقتصادية إرادي النزهة ومنسجمة لنموذج جديد من النمو والتنوع

- هذه الاستراتيجية الإرادية النزهة الناتجة عن اتفاق وطني واسع و التي تمتد مرحلتها الأولى إلى غاية 2020 ستمثل إطار تدخل الدولة لصالح المؤسسات لدعم بشكل استباقي للتنوع الاقتصادي. وترتكز على ثلاث ورشات مهيكلية:
- تنفيذ سياسة صناعية جديدة: حل كل المؤسسات الحالية لدعم المؤسسات الإنتاجية وتنمية سياسة صناعية تركز على مقاربة جديدة وشفافة مستندة على سلسلة من التدخلات التي تتكفل بها تشكيلية وحيدة ألا و هي الوكالة للتنمية الصناعية والتنافسية
 - سياسة دعم للمصدرين ومخطط وطني لوسائل التمويل ولتسهيل التجارة الخارجية: سيعاد توجيه أدوات دعم المؤسسات إلى نشاطات التصدير وترتكز على أهداف شفافة مسطرة على نتائج في مجال التصدير. وستنفذ خطة وطنية لوسائل التمويل للتجارة الخارجية تشمل التسهيل الجمركي والمينائي وكذا وضع قواعد التمويل.
 - سياسة انفتاح متناسقة ومتحكم بها: مراجعة السياسة التجارية قصد إدخال الوطن بشكل صادق ولا رجعة فيه في مسار انفتاح منسجم مع السياسة الصناعية الجديدة وسياسية التصدير من خلال تنسيق كل آجال الانضمام إلى المعاهدات التجارية الدولية في 1 جانفي 2020 (منظمة التجارة العالمية، اتفاقية التبادل الحر، الخ).

العتلة الرابعة: تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية

- ستنفذ مقاربة جديدة في مجال تحفيزات إضفاء الصفة الرسمية على التشغيل والمؤسسات المصغرة غير الرسمية من خلال القطيعة مع المقاربة القمعية أساسا المتبناة إلى اليوم. ستنفذ مقاربة مجزأة للقطاع غير الرسمي تمزج بين التحفيزات وتطبيق القانون بأشكال مختلفة حسب الهدف والغايات المنشودة. وستراجع سياسات التشغيل كليا لتشجيع الشباب في سوق العمل ويتعلق الأمر بـ:
- إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب: سيتم إعادة تشكيل العقود ذات المدة المحددة لتمنح مرونة حقيقية وأمنا حقيقيا للموظفين بمنحهم الحق في التأمين على البطالة. إنشاء بطاقة لطالبي العمل تمنح الحق في مزايا وواجبات في مجال البحث النشط عن العمل أو التكوين. تحفيز الحركة المهنية.

- وضع إستراتيجية وطنية للتحفيز على تصديق التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإعطاء الصفة الرسمية على بعض المؤسسات المصغرة غير الرسمية: سيتم وضع نظام مبسط للتسجيل في الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي بأعباء اجتماعية مخفضة لتشجيع إعطاء الطابع الرسمي على التوظيف في بعض القطاعات (مثل خارج البناء والأشغال العمومية والري). وسيتم الإسراع في تطوير وسائل الدفع. كما سيتم إدخال قانون جديد للمقاول المصغر يتم تسجيله على أساس تصريحي ومجاني وجد مبسط.

العتلة الخامسة: تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية ومقاربة الدولة في مجال قيادة السياسة الاقتصادية

ليس مرد فشل السياسات السابقة (الاستراتيجية الصناعية، المؤسسات العمومية، سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع المالي العمومي) بالضرورة لخطأ في خيار الأدوات (نفس الأدوات وتدخلات الدولة نجحت في أماكن أخرى) بل هو ناجم عن حوكمة سيئة لتدخلات الدولة. يجب إحداث قطيعة قاعدية مع طريقة تدخل الدولة و التي تتم عبر ثلاثة مستويات. يجب:

- إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية: إنشاء وكالات مستقلة لتنفيذ تدخلات الدولة (وكالة التنمية الصناعية والتنافسية، صندوق تسيير الأصول الاقتصادية العمومية، المجلس الوطني لتحسين مناخ الأعمال)، إنشاء وزارة كبيرة للاقتصاد والمالية والتنمية الصناعية تجمع كل الوزارات الاقتصادية. إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية يرأسه رئيس الجمهورية ويكون مجلس إدارته مشتركا بين ممثلي الدولة وممثلي عالم المؤسسة والنقابات والمجتمع المدني (خبراء، مراكز أبحاث) ويتمتع بقدرات التحليل الاستراتيجي والقيادة والاستراتيجية الاقتصادية ومتابعة فعالية تنفيذها.
- وضع المؤسسة في قلب مسار تصميم وتقرير وتقييم السياسات الاقتصادية: سيكون عالم المؤسسة ممثلا في مجالس إدارة وكالات تنفيذ السياسة الاقتصادية وكذا المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية. وستلغي مؤسسات التشاور والتقييم والقيادة الاقتصادية هذه اللقاءات المسماة بـ "الثلاثية" أو مختلف الجلسات التي سيتم التخلي عنها أو هيئات التشاور الموجودة مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التي ستحل. وسيضمن حضور الفاعلين الاقتصاديين في قيادة هذه الهيئات تشاورا متواصلًا ومؤسساتيًا وقيادة مشتركة بين العمومي والخاص للسياسة الاقتصادية.
- إعادة صياغة بشكل قاعدي الدور المساهم للدولة (المؤسسات العمومية، البنوك العمومية، العقار وشبكات الهياكل القاعدية): التقليل من اعتماد هاته الأدوات التنمية الاقتصادية على السلطة السياسية والتدخلات، وزيادة فعاليتها بتقريب سير عملها من سير عمل المؤسسات الخاصة. كما سيتم تعزيز دور الدولة في الضبط لجعل وكالات الضبط القائمة تعمل حسب المعايير الدولية في مجال القدرة والاستقلالية وقدرة التدخل لاسيما وكالات الضبط القطاعية ومجلس المنافسة.

02- التعليم

مواطنون مؤهلون، منفتحون على العالم وقادرون على حمل عصرنة اقتصادنا ومجتمعنا

التحديات/الأهداف

يعتبر التعليم عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي والاجتماعي كما أنه عامل حاسم للخروج من اقتصاد الريع وتأسيس اقتصاد يركز على المعارف. سخر بلدنا جهودا هامة لتعميم الالتحاق بالتعليم وتخفيض نسبة الأمية خلال الخمسين سنة الأخيرة. لكن تبقى التحديات الواجب رفعها معتبرة للعمل على الانتقال إلى التنوع ودفع بلادنا إلى تقدم اقتصادي واجتماعي ومجتمعي.

خلال السنوات القادمة، ثمة تحديات عدة على منظومتنا التربوية رفعها للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي والاجتماعي. و في أفق 2020 على منظومتنا التربوية أن تبلغ 5 أهداف رئيسية: التوفيق بين تعميم الحصول على التعليم ومتطلبات تكوين ذي نوعية علي كل أطوار التعليم ، ضمان للجزائريين تعليما منفتحا على العالم وحدا أدنى من قاعدة معارف لتمكينهم من امتصاص علما ما فتى يسع ، ضمان إدماج مهني مستدام على كل مستويات المنظومة التربوية، بالإضافة إلى تكافؤ حقيقي في الفرص والإهتمام بجميع التلاميذ دون تمييز في مكان السكن أو ظروفهم الاجتماعية، وأخيرا يجب على منظومتنا التكوينية أن تكون قادرة على منح فرصة ثانية لكل الجزائريين تسمح لهم بتحسين معارفهم أو بمزيد من التكوين في أية لحظة من حياتهم.

الوضعية / محاور التحسين :

حققت الجزائر في فترة جد وجيزة أرقاما قياسية في مجال الحصول على التعليم. حيث ارتفعت نسبة الدخول إلى المدرسة الابتدائية من 85 % في 1980 إلى أزيد من 97% في 2011. هذه النتائج أكثر تبيانا على مستوى التعليم العالي، حيث تعد النسبة الإجمالية للتمدرس في الجزائر بـ (31%) وهي أقل بشكل واضح من معدل البلدان ذات الدخل المشابه (41%).

يخفي هذا الأداء المرضي في مجال الحصول على التعليم مشكلا عويص في فعالية المنظومة التربوية. وتتجلى الفعالية جد الضئيلة حسب الإحصائيات فيما يلي:

- وصلت نسبة معيدي السنة في الابتدائي إلى 11.29% خلال الفترة ما بين 2006 و 2009 والتي تتجاوز 16 % في الثانوي، في حين أن البلدان ذات الدخل المماثل أو الأدنى درجة لها نسبة أقل من 7% في الابتدائي و 10 % في الثانوي
- الرسوب المدرسي مع نسب إتمام الطور الأول من الثانوي بمعدل 89.8% خلال الفترة 2006 و 2009 .
- تكلفة باهظة لكل متخرج (أكثر من 500% من الناتج المحلي الخام/نسمة)
- نوعية منخفضة من التعليم كما يشهد بذلك أداء الشباب الجزائري في TIMSS¹

¹ في 2007 وخلال امتحانات TIMISS فقط 2 بالمائة من تلاميذ السنة الرابعة قد تحصلوا على المستوى 2 في العلوم و 1% فقط من تلاميذ السنة 8 تحصلوا على نفس المستوى (أنظر إلى التقرير لمزيد من التفاصيل)

على صعيد آخر، تبقى المنظومة التربوية غير متكافئة مطلقا مع تفاوت جهوي عال (أي بين المؤسسات) بالإضافة إلى اعتماد النجاح الدراسي إلى حد كبير على الوسط الاجتماعي. في الواقع، فقط 9.2% من الأفراد في أفقر الأسر لهم مستوى ثانوي أو جامعي. في حين تصل هذه النسبة إلى 42% لدى الأسر الميسورة.

وفي حين تبقى نسبة البطالة بين الشباب جد عالية، لا تتطابق التكوينات المقدمة مع احتياجات الاقتصاد². وعلى صعيد آخر، وهو واقع مقلق نظرا لتحديات تنويع الاقتصاد، فإن حصة طلبة التعليم العالي المسجلين في الشعب العلمية والتقنية³ في سقوط حر (من 57.83% في 97/1996 إلى 35.06% في 07/2006)

وأخيرا، فإن النتيجة الطبيعية لتدني نوعية التعليم وأداء الجزائر في مجال البحث العلمي الأساسي والتطبيقي جد مخيبة للأمل⁴.

وفي الأخير، يتبين أن المنظومة التربوية الجزائرية غير ملائمة لتأسيس اقتصاد معرفة على الرغم من مصاريف بلدنا التي تعتبر مماثلة وحتى أعلى من مصاريف البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط في بعض الأطوار كالتعليم العالي. لكن يبين تحليل هيكل المصاريف بأنها تركز بصفة خاصة على المجال الاجتماعي عوض التركيز على مناصب يمكنها التأثير مباشرة على نوعية التعليم وأداء المنظومة التربوية.

مقترحاتنا:

يتمثل الرهان الرئيسي لمنظومتنا التربوية في تحسين النوعية وتطوير فعالية النفقات العمومية. ونظرا للأداء الحالي لمنظومتنا التربوية وللأهداف المحددة لأفاق 2020، ثمة قطيعات ضرورية لتغيير وبشكل كبير سياستنا في مجال التربية. وتم تحديد ثلاثة عتلات كل واحدة تتشكل من ورشات مهيكلة.

العتلة الأولى: الشروع في التوجيه من خلال الجودة والأداء في صميم السياسة التعليمية وعلى كل المستويات

ويتعلق الأمر بقطيعة عميقة في المقاربة الحالية لسياسة التربية بالجزائر. سيكون التوجيه بمتابعة مؤشرات النوعية والأداء وهي ترجمة فورية للأهداف المحددة لأفاق 2020، محددًا لضمان توجيه جيد لمنظومتنا التربوية بالإضافة إلى تخصيص ميزانية جيدة ونشر حوافز جيدة فردية على جميع المستويات.

تتمثل الورشات المهيكلة لهذه العتلة الأولى لإحداث القطيعة فيما يلي:

- جعل مختلف الأطراف الفاعلة للمنظومة التربوية مسؤولة: وذلك بقياس الأداء بفضل تشبيد نظام إعلام جيد وإعداد معايير وتحديد مؤشرات نوعية وأداء على مختلف مستويات المنظومة التربوية.
- منح أكثر استقلالية للمؤسسات لتحسين أدائها والفعالية العامة للنفقات العمومية في المنظومة التربوية.
- ضمان تكوين أكثر انسجاما مع مطالب الاقتصاد للسماح بإدماج أفضل للشباب حاملي الشهادات في سوق العمل.

² 37 % من المؤسسات الجزائرية تتأسف لنقص كفاءة الأجراء

³ الشعب العلمية وعلوم الصحة والهندسة

⁴ 0.01% من الشهادات الممنوحة من دات الممنوحة من USPTO /ألف شخص من 2005 إلى 2009

- إعادة تثمين التكوين المهني والتقني والسماح بالتكوين المتواصل على مدى الحياة وذلك بتحسين نوعية التكوين المهني لجعله أكثر جاذبية وضمان تكافؤ أفضل مع مطالب المؤسسات والسماح للجزائريين بالتكون طيلة حياتهم.
- ضمان تكامل أكبر بين التعليم العمومي والتعليم الخاص لأنه وفي إطار زيادة عدد التلاميذ وندرة موارد التمويل العمومي، التكامل بين التعليم العمومي والخاص يعتبر حاسما للوصول إلى أهداف مسطرة للتعليم.
- خلق حوافز أكبر لممارسة البحث في الجامعة، في المخابر المتخصصة وفي المؤسسات، على أساس معايير الأداء وبالتوافق مع أهداف تنمية البلد.

العتلة الثانية: تشييد منظومة تربوية وتكوينية أكثر عدالة

- تخفيض عدم المساواة في كل الأبعاد سواء كانت في الحصول على المعرفة أو في النجاح المدرسي أو الموارد الميزانية، رهان يجب رفعه. إن تكافؤ الفرص عامل هام للانسجام الاجتماعي وكذلك لجعل أكبر عدد ينتفع من النمو. تتضمن هذه العتلة ورشة واحدة تنقسم إلى جزئين، الأول مخصص لتعريف وتنفيذ حوافز أكبر للنجاح المدرسي خاصة في الأوساط الريفية وكذلك المناطق الحضرية المحرومة. أما الثاني يركز على مساواة أكبر في تخصيص الميزانيات حسب المناطق الجغرافية.
- تثمين النجاح المدرسي وتخفيض أثر عدم المساواة على النجاح الدراسي:

العتلة الثالثة: تحسين المضامين وتوجيه التلاميذ وضمان المرونة في المسارات وظروف عيش أفضل للطلبة والمعلمين والباحثين.

تتعلق العتلة الثالثة بإدخال الإبداع في محتوى (وبيداغوجية) التعليم ولكن كذلك في هيكل المنظومة التربوية. وهي تتمحورة على ثلاثة أبعاد أساسية :

- ضمان توجيه أفضل للتلاميذ وخلق جسور بين مختلف أنواع التعليم لتخفيض مصادر الرسوب وإعادة السنة والأداء الضعيف للتلاميذ ومراعاة بشكل أكبر رغبات الطلبة طيلة حياتهم الدراسية.
- بيداغوجية تتمحور على إيقاظ فكري وثقافي للتلاميذ وبناء قدراتهم التحليلية والإبداعية حيثماالتعليم العصري لا يجب أن يعتمد على التعلم الميكانيكي بل عليه تشجيع الإيقاظ الفكري والثقافي للتلاميذ ليجعل منهم أفرادا منفتحين على العالم وقادرين على التكيف مع عالم يتغير.
- تحسين ظروف عيش وعمل الطلبة، لأنه الكثير لا يزال إنجازهم فوق تعدد الإقامات الجامعية وزيادة النفقات الاجتماعية خاصة في مجال الحصول على المعلومات (الولوج إلى الانترنت والمجلات الدولية المتخصصة الخ) وظروف الإطعام والنقل وتسهيل استعمال تكنولوجيات الإعلام

03 - الصحة

جزائريون بصحة جيدة بفضل علاج نوعي متاح للجميع و نظام صحي عصري وفعال

التحديات والأهداف:

حقق بلدنا، خلال 50 سنة، تقدما معتبرا في مجال الصحة، ومنذ بداية الألفينيات سمحت الزيادة في مداخيل المحروقات بتخصيص جزء أكبر من ميزانية الدولة للصحة. لكن يتعين بذل المزيد من الجهد لتحقيق تقدم هام.

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يجب على منظومتنا الصحية رفعه في السنوات القادمة في توفير علاج فعال للجزائريين وبأسعار معقولة.

وفي آفاق 2020، على منظومتنا الصحية أن تبلغ أربع أهداف رئيسية. أولا وقبل كل شيء، الوصول إلى 5 بلدان الأولى في المثال القياسي فيما يتعلق بالإشارات الرئيسية للصحة العمومية الوبائية والصحية: يتبين أنه من الضروري القضاء على بعض الأمراض المعدية التي تطفو على السطح والتي نستطيع أن متابعتها/التحكم فيها (الأمراض المتنقلة عبر المياه، مرض السل...) أما فيما يخص وفيات الأطفال فتبقى كذلك جد عالية، ويجب علينا أن نطمح إلى تخفيض النسبة الحالية لكل من وفيات الأطفال والأمهات بالنصف. الهدف الثاني: يجب علينا كذلك أن نقوي الناتج الداخلي الخام المخصص للصحة وأن نصل إلى نسبة الـ 5 مراتب الأولى لـ (من 7% إلى 10%) من المثال القياسي. الهدف الثالث: على كل جزائري أن يستفيد من حصول عادل لرعاية عصرية وذات جودة. وأخيرا، يتمثل الهدف الأخير في جعل منظومة الصحة أكثر فعالية ومنظمة ومنتظمة من أجل أن تترجم النفقات الصحية بالفعل عن طريق تحسين صحة الجزائريين.

الوضعية/محاور التحسين:

في مجال الصحة وبصفة لا يمين انكارها، حققت الجزائر تقدما كبيرا حيث انتقل جزء من نفقات الصحة في الناتج الداخلي الخام من 4% إلى 7% خلال 50 سنة. حيث انتقل متوسط العمر المتوقع الذي كان منخفضا عن 50 سنة في الاستقلال إلى أكثر من 72 سنة في 2012، حتى ولو تبقى دائما عالية فقد انقسمت وفيات الأطفال و الأمهات على 7. كما تضاعف عدد أسرة المستشفيات مرتين وعدد الأطباء والمعالجين إلى 50 لكن باختلالات في التوازنات الجهوية .

بالرغم من هذا التقدم لا تزال الكثير من التطورات يتعين القيام بها:

- على المنظومة الصحية أن تتكيف مع التحولات المتزامنة (الديمغرافية والوبائية) التي تفرض عليها أن تتحول من جديد وتعتني بعلم الأمراض والمرضى المصابين بأمراض مزمنة.. من الباب الوبائي، نلاحظ وفيات الأمهات والأطفال كذلك زائدة بصفة غير عادية (وفيات الأطفال بنسبة 31.3 بالألف وهذا ما يصنف الجزائر ما بين البلدان الثلاثة الأخيرة في المثال القياسي) وإلى عودة ظهور أمراض معدية (الأمراض المتنقلة عبر المياه، السل إلخ) والتي يجب القضاء عليها بالإضافة إلى زيادة المستمرة في الأمراض المزمنة والمكلفة المسماة (المعاصرة) (الأمراض الأيضية وأمراض القلب والشرابين والسرطان إلخ) والتي يجب التكفل بها أفضل؛
- يبقى جزء من الناتج الداخلي الخام المستثمر في الصحة (حوالي 6% في 2010) منخفض مقارنة بالبلدان المجاورة و بالمثال القياسي (حوالي 10%) بالرغم من التقدم المحقق.
- عدم المساواة بين الجزائريين في الوصول إلى العلاج، حيث يعتمد ذلك على موقعهم الجغرافي وعلى ظروفهم. إضافة إلى الانقطاع الطويل والمتكرر في التزويد بالأدوية و المنتجات الصحية، مما يعيق أي تكفل صحي. أخيرا، حصة باقي التكاليف تبقى على عاتق الأسر وتتجاوز 40% من النفقات الصحية، ما يزيد عدم المساواة في الوصول إلى العلاج.
- على الرغم من الموارد الهامة نسبيا والتي تم حشدتها منذ عشر سنوات نظرا للحالة الصحية للجزائريين مقارنة مع البلدان ذات مدخول مشابه فلا تزال فعالية المنظومة الصحية ضعيفة. كذلك، تعتبر نوعية الخدمة (الهياكل الأساسية، المعدات التشغيلية، الفنادق ذات مستوى) والتكفل الطبي والتمريض التي يتعين تحسينها أكثر حسب المرتفقين (مرضى وأهاليهم). كما تزيد الهوة بين قطاع عمومي مخصص لمساعدة السكان والقطاع الخاص أكثر تنافسية.
- أخيرا، قطاعات صحية ودوائية دون استراتيجية ولا تنظيم كافي خاصة مع صناعة دوائية مرتكزة على الاستيراد أساسا.

اقتراحاتنا:

على الرغم من الوسائل المرصودة والإرادة البارزة لتحسين المنظومة الصحية من خلال استراتيجية وضعت عام 2006، فالوضع بعيدا من أن يكون مرضٍ من وجهة نظر صحي . يواجه التحسن الملحوظ للمنظومة الصحية عدة رهانات. قبل كل شيء، من الضروري توفير الوسائل لقيادة التنفيذ الفعال للقرارات المتخذة وقياس فعاليتها. ثم يجب غلق الثغرات الحالية في التنظيم المنظومة الصحية في أقرب وقت ممكن للسماح بآتاحة عادلة للعلاج. أخيرا، يتمثل الرهان في وضع حوكمة مجددة تسمح بـ (ارجاع كل طرف فعال إلى مكانه " سلطة ضبط، وصاية، متعامل عمومي أو خاص..) مع قواعد عمل شفافة ومشاركة.

العتلة الأولى: وضع القيادة حسب النوعية والأداء في قلب سياسة الصحة العمومية.

تتجلى العتلة الأولى في اعداد الأدوات والقواعد والعمل بهما لضمان نشر الاستراتيجية والوسائل بحكمة وبتناج ملموسة للمستخدمين. كما تعد القيادة الجيدة للمنظومة الصحية ضرورية للورشات الأولى:

- منهجة قياس الأداء ونوعية الخدمة مقدمة للمستخدمين: تحديد المعايير، على سبيل المثال من حيث الرعاية الطبية والتمريض والخدمات وتسيير الدواء.
- تحسيس الأطراف الفاعلة والمرافق الصحية لتحديد معايير محددة: التعاقد المنتظم مع جميع الأطراف الفاعلة بما في ذلك مكونات نظام الدواء والمنتجات الصحية الأخرى.
- تشتيت أخذ القرارات وإدارة الموارد الصحية: يتم القيام بهذا مباشرة في مجالات الصحة المتجانسة. إعادة تحديد البطاقة الصحية الوطنية لتأسيس مجالات صحية مفهومة ومتجانسة، مبنية على الحالة الصحية والاجتماعية للصحة وليس على التقسيم الإداري.

العتلة الثانية: أولوية غلق الثغرات الأساسية للمنظومة الصحية للسماح لوصول عادل للعلاج

يتبين أن الجزائريين لا يحصلون علة رعاية ذات نوعية بصورة عادلة. حددت ثلاثة مشاريع للقضاء على انقطاع الأدوية، إيصال الرعاية إلى المريض، والتخفيض الملحوظ لجزء من النفقات الصحية للأسر:

- اصلاح، خلال السنوات الخمس المقبلة، الادوات والهيئات التنظيمية للتزويد بالمنتجات الصحية وتوزيعها: إعادة النظر في مهام الهيئة المركزية (مثلا PCH التي لا يجب أن تكون مسيرة ولكن سلطة ضبط فقط) و تحويل تسيير الأدوية إلى مجالات الصحة الجهوية.
- تقريب العلاج من المواطن والخروج من مركزية المستشفى: تقوية العلاج الجوّاري، تنمية العلاج البديل للمستشفى مع بيوت صحية متعددة التخصصات ومراكز علاج، و استشفاء لمدة طويلة جامعا بين النشاط الصحي والطبي الاجتماعي، تنمية الطب عن بعد، و العلاج المنزلي إلخ.
- تخفيض حجم النفقات الصحية للأسر: يجب تخفيض الباقي للأسر خاصة العلاجات المقدمة في القطاع الخاص، لمستويات معقولة، بزيادة الحصص المدعومة من طرف الضمان الاجتماعي، و التعاضديات التابعة للدولة.

العتلة الثالثة: بناء التكامل بين القطاعين العمومي والخاص لفائدة المريض ولمنحه نطاق رعاية وخدمات واسعة لتقوية دور القطاعين.

تتعلق العتلة الثالثة بالاعتراف والإدراك أنه ينبغي على كل من القطاع العمومي والخاص أن يكونا متكاملان لفائدة المريض. من الضروري إعطاء مكان مؤطر ومتوازن للخاص الربحي وذلك بضبط مهامه. ويتوقع من هذا فائدتين : تسهيل وصول الجزائريين للقطاع الخاص من جهة ومن جهة أخرى توضيح المهمات الخاصة بالقطاعين العام والخاص في المنظومة الصحية .

و تتمحور هذه العتلة على بعدين أساسيان:

- إعطاء المتعاملين الخواص " الربحيين" مكانة مشروعة ومتعاقدة في المنظومة الصحية: وضع تعاقدية بين الدولة والمتعاملين الخواص على أساس تقسيم المهمات المحددة سابقا. ويكون ذلك أساسا عن طريق تعميم التعاقدية مع الضمان الاجتماعي الذي يسمح للأطباء، العيادات والمستشفيات الخاصة بالاستفادة من تعويضات الضمان الاجتماعي (جدول رسوم مقيم وموسع).
- إلى جانب قطاع خاص ربحي معروف ومنتظم، انشاء وتنمية فضاء للمتعاملين الخواص قابلين لتخصيص جزء ملحوظ وحتى غالبي من نشاطهم للعناية بأولوية الصحة العمومية. هذا ما يسمح بتعاون القطاع الخاص مع الخدمة العمومية

ملخص تقرير نبني 2020

للمستشفى (قطاع خاص أقل ربح) وذلك بدعمه من قبل مساعدة عمومية أو دولية للتكفل بالأمراض و المصابين بالأمراض المزمنة في نشاطات شبه طبية أساسا (علاج متابعة وإعادة تأهيل ودور العجزة الخ)

4- التعايش الجماعي: الثقافة، المدن و العمران

التعايش الجماعي الفقرة الأولى

إستعادة الفضاء الثقافي من طرف المواطنين

التحديات/الأهداف

لم تعط الدولة منذ الاستقلال أولوية كافية لتنشيط ونشر الثقافة الجزائرية وحماية التراث وإرساء ظروف ملائمة لانبثاق حياة ثقافية نوعية يحصل عليها جميع المواطنون. وفي الواقع فإن الثقافة وحماية التراث قد أهملتا لصالح مقاربة إيديولوجية تحد الثقافة بعيدا عن الحاجات الثقافية الحقيقية وتوقعات الجزائريين.

وبالرغم من اليسر المالي خلال السنوات الأخيرة والذي سمح بتخصيص للثقافة ميزانيات معتبرة، إلا أن الدولة قد قلصت بشكل أساسي دورها في المجال الثقافي إلى مجرد صاحب مشروع للهياكل القاعدية أو منظم لتظاهرات ثقافية.

لا تلعب الدولة دورها المنظم للنشاطات الثقافية والداعم للفنانين والمهنيين والجمعيات الثقافية المنبثقة عن المجتمع المدني ولا تمنحهم إلا القليل من الفضاءات للتعبير عن مواهبهم ورغبتهم في إحياء الثقافة الجزائرية. ويشهد على هذا الإهمال كون أكبر النجاحات الجزائرية خلال العشريتين الأخيرة في المجالات الثقافية والفنية (المهندسون المعماريون والمصممون والموسيقيون والرسامون والأدباء) قد حدثت في الخارج عوض أن تحدث في الجزائر حيث تبقى البيئة غير ملائمة للتعبير الحر عن الإبداع الفني.

و نقترح على آفاق 2020 أن يلبى تنظيم قطاع الثقافة في الجزائر الأهداف التالية:

- زيادة تنوع العرض الثقافي على جميع الاراضى الوطنية
- إعادة الهياكل المسؤولة عن السياسة و العرض ثقافي لا مركزية، ذاتية الحكم، والمهنية على تقديم برنامج متنوع من الأنشطة الثقافية موجودة على مستوى كل محلة لجعل المناطق جذابة للعودة
- جعل الدولة تجلب دعم متعدد الاشكال و تمويل ملائمة لتنمية السياسة الفنية في كل الميادين (الموسيقى والادب والمسرح والفنون التشكيلية والسينما)
- توريث المجتمع المدني في الانتاج الثقافي و تقديم لها وسائل مناسبة لجعلها (تمويل البنية القاعدية، والوصول الى وسائل الإعلام التقليدية)
- حماية وتنشيط التراث الثقافي الجزائري المادي والمعنوي يؤمن حماية و تقييم التراث المعماري الجزائري بمنهج علمي دقيق

الوضعية / محاور التحسين

لقد تعزز قطاع الثقافة في الجزائر بشكل ملحوظ بتجهيزات ثقافية خاصة خلال العشرية الأخيرة مما سمح اليوم بتخصيص وسائل هامة للهياكل القاعدية الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية كبيرة. وعلى صعيد آخر، بين انتاج القطاع الخاص سواء تعلق الأمر بالنشر أو السينما (لاسيما انتاج أفلام قصيرة) وحركية قطاع الموسيقى (منذ الثمانينات والتسعينات) ونجاح صالون الكتاب بالجزائر أن ثمة طاقة وشهية ثقافية معتبرين في بلدنا.

إلا أن الحصيلة تبقى جد مثيرة للنقاش بالنسبة لبلد ذي طاقات كبيرة مثل تلك التي لدينا في مجال الثقافة. وتبقى تنمية الصناعات الثقافية معرقة بالقيود الإدارية الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بخلق مؤسسات تجاه ثبات الاحتكار العمومي (السمعي البصري، النشر المدرسي، الخ) وضعف الاستثمارات العمومية والتمويل المتوفر المخصص لحيازة وسائل ثقافية للإنتاج والنشر والتكوين. وفي مجال تنشيط الحياة الثقافية والفنية والفضاءات الثقافية المعروضة على السكان فإن الجزائر جد متأخرة. ونفس الشيء يقال على حماية وتنشيط تراثها لاسيما التراث المعماري مع مساس لا يمكن إصلاحه بهذا التراث في أرباع البلاد منذ عقود. ولم تضع السلطات العمومية برامج جديّة لحماية التراث وإعادة الاعتبار إليه مثل المماتلات اللامتناهية المتعلقة بحماية قسبة الجزائر. وما يشغلنا أكثر من هذا هو أن المستوى الثقافي

واهتمام الأطفال بالفن والثقافة أقل بكثير من مستويات الأجيال السابقة بالرغم من الوسائل المادية المعبئة لم تكن أبدا بهذا القدر. ولقد فشل قطاع التربية في مجمله في منح التلاميذ والطلبة شهية للثقافة ومنحهم رصيذا ثقافيا كان من حقهم توقعه وبلوغه مع نهاية مسارهم الدراسي.

عتلتنا الأساسية لتحقيق الرؤية 2020 صارت معينة: تحويل بعمق دور وطرق تدخل الدولة في المجال الثقافي. انها مسالة تمرير مرحلة جديدة من تدخل السلطات العامة في المجال الثقافي بإعادة النظر في دورها وطرق التدخلها

مقترحاتنا

هو تركيز أهم نشاطات المؤسسات المركزية على دعم مبادرات الفنانين ومهنيي الثقافة والفاعلين الثقافيين المنبثقين عن المجتمع المدني. هيكله القطاع بالتشاور مع كل الفاعلين بتفويض للسلطات المحلية بالشراكة مع الجمعيات الوطنية أو المحلية دور منظم التظاهرات الثقافية وتنشيط النشاطات والممارسات الثقافية من نوعية يمكن بلوغ أكبر عدد.

و تتكون هذه العتلة, على افق عام 2020, بالمرور إلى مرحلة جديدة من تدخل السلطات العامة في المجال الثقافي بإعادة النظر و بعمق إلى دور وطرق تدخل الدولة للوصول الى تقاسم متوازن للعمل العام بين دعم الصناعات الثقافية الناشئة برعاية الحياة الثقافية عبر اللامركزية العمل العام و تمحور دائم مع الاطراف الفاعلة في الثقافة.

تعين ثلاث محاور قطيعة :

- **زيادة العرض ثقافي وفني الجزائري ذو خاصية تلك الناشئة من المجتمع المدني وانفتاح الوصول لها:** جعل النظام التعليمي الجزائري مكان تطور الفعاليات الفنية والثقافية. زيادة عرض المساحات المخصصة للثقافة وجعلها متاحة للمبدعين, الفعاليات الثقافية و المواطنين. تذويب العلاقات بين السلطات العامة والمجتمع المدني في المجال الثقافي وتأمين البرمجة المشتركة على جميع الاراضى الوطنية.
- **تحرير المبادرات الابداعية في تطوير القطاع الثقافي الجزائري, و مساعدة ظهور الصناعة الثقافية الحقيقية :** تحرير الإبداع الثقافي والفني. احترام نشاط الفنى واعطاء مركز الحماية للفنانين (نظام الضرائب والرعاية الاجتماعية). تأمين تكوين اشغال ثقافية و فنية من نوعية بتقديم منصة التعليم تقنية متنوعة للفن وتدريبات للإبداع في مؤسسات التعليم العام والمهني . رفع القيود في تطوير المشاريع الثقافية. اقامة تكامل طرق التمويل العام و الخاص في قطاعات الفنى والثقافى.
- **ضمان صيانة والتقييم التراث الوطنى:** ضمان التسطير العاجل لسياسة للحفاظ على التراث المادي والمعنوي الجزائري وتممينه. وعلى النشاطات الأساسية أن تتضمن معا المعالجة المستعجلة (ولكن ليس في عجلة) للتدهور المتسارع للتراث (لاسيما المعماري) وإعداد وتسطير سياسة على المدى الطويل تأخذ في الحسبان إحصاء هذا التراث والمحافظة عليه وتممينه. كما تقع على عاتق السياسة التراث قواعد في شركات دولية وانشاء التدريب المتخصص لاعمال الابحاث الجامعية, أعمال الميدان ذات جودة و انشاء وبناء الحرف (المهندسين والحرفيين المبدعين) في هذا المجال.

التعايش الجماعي الفقرة الثانية

مدن وأقاليم

التحديات/الأهداف

حصلت الجزائر على الاستقلال بإرث ثقيل جدا في مجال تنقل السكان وتسيير الفضاءات الريفية والحضرية. خلال العشرين سنة الأولى التي تلت الاستقلال، تسبب النمو الديموغرافي جد السريع والتعمير المتسارع للجزائر أيضا في اضطرابات في التوازن البشري والجغرافي. وأخيرا فإن عشرية التسعينيات قد تسببت في موجة جديدة من النزوح الريفي الهائل والمفاجئ الذي أخل أكثر بتوازن تسيير المدن في حين أن مشاكلها السابقة لم تكن قد حلت كليا.

وبعد خمسين سنة من الاستقلال، فإن الخلاصة هي أن هذا المزيج من الضغط الديموغرافي المستمر والتعمير المتسارع قد تجاوز إلى حد الآن طاقات قدرات السلطات العمومية في التخطيط والتسيير.

وبالتالي فإن الأولوية تكمن في وضع سياسة طموحة للتهيئة الإقليمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المستقرين بشكل سيء في المدن (والذين يشكلون غالبية سكان المدن) وإعادة تنشيط الأقاليم الريفية التي تعرض لفقر مدقع. ويجب على هذه السياسة أن تنطلق من تصور واضح يركز على نموذج تنمية مستدامة في المدن والأرياف وعلى تنفيذ دون فجوات ذلك ما كان ينقص لحد اليوم.

وبعد رفع هذا التحدي، يمكننا فعلا الانتفاع بمزايا إقليمنا آلا وهي : حجمه لاستيعاب سكان يمكنهم بلوغ 45-50 مليون نسمة وشبكة من مدن قائمة منذ العصور القديمة والتي يمكنها أن تسمح للبلاد بضمن استقبال واندماج ملائم للعائلات التي غادرت المناطق الريفية وأخيرا إعادة تنشيط أسلوب عيش حضري حقيقي.

وعلى صعيد آخر، يتعلق الأمر باستعادة تنظيم حضري يعيد مكانة الجمال ونوعية الحياة والانجاز الجيد للهياكل القاعدية من جهة و رغبات المواطنين من جهة أخرى.

الوضعية /محاور التحسين

لقد تدهور إطار عيش الجزائريين بشكل معتبر خلال العشريتين الأخيرتين :

- تدهور مستمر لإطار العيش الذي أصبح فوضويا في المدن كما في القرى مع اختفاء أماكن تنشئة اجتماعية قابلة للاستخدام.
- ضغط ديموغرافي مفرط على بيئات هشة (الساحل والجبال والسهول والواحات والمياه الجوفية)
- نقل عمومي غير كاف ومصمم بشكل سيء ومقتن بشكل ضعيف
- حصول صعب على الخدمات العمومية وبشكل عام ذات نوعية غير كافية (الهاتف الثابت والانترنت والكهرباء والمياه والتطهير)
- خدمات بلدية غير موجودة أو ذات نوعية رديئة (جمع النفايات والإنارة العمومية وتنظيف الحظائر والحدائق العمومية) مما يخلق مشاكل صحة عمومية سيئة جدا.
- سكنات حديثة صممت بشكل سيء ذات نوعية سيئة وعادة ما تكون غير أنيقة ولا تستفيد من صيانة مناسبة تسمح بإبطاء قدمها.

لم تعالج السلطات العمومية مختلف هذه المشاكل إلا قليلا واتخذت قرارات زادت سوءا: أعطيت الأولوية منذ عدة عشرات لبناء سريع جدا لسكنات وهياكل قاعدية عمومية مولت بشكل شبه حصري بميزانية الدولة مع التركيز على المدن الساحلية التي كانت أصلا متقلة

دون التفكير في التخطيط أو نوعية العيش والجانب الجمالي وأماكن سهولة الاستعمال لإنشاء صداقات، مديرة ظهرها بذلك لكل ما أنشأ في الجزائر.

وأخيرا فإن إطار عيش الجزائريين منظور اليه كمصدرا ضيق بشكل عام.

مقترحاتنا

يتمثل الرهان الرئيسي في مجال العمران في تنفيذ بشكل ملموس تهيئة حقيقية للإقليم لإعادة توزيع أقطاب النمو بشكل أكثر انسجاما على الإقليم. وعلى صعيد آخر، يتعلق الأمر بإعادة إضفاء انسجام ونظام لمدننا وقرانا وضمان اندماج ومساهمة المواطن في بيئته. وأخيرا، يجب وضع سياسة إرادية النزهة بشكل خاص لحوالي خمسة عشر مجمعا سكانيا جهويا تلعب دور محور لإقليمها ويكون نموها أو استقرارها مخططين بشكل خاص خلال السنوات المقبلة.

وتم تحديد أربع ورشات مهيكلة

الورشة الأولى: إعادة منح الانسجام والتوازن للإقليم من خلال إعطاء المدن والتجمعات السكانية مسار تنموي ونموا منسجما مع بيئتها

في آفاق 2020، يمكن إعادة توزيع التجمعات السكانية والنشاطات الاقتصادية بشكل معتبر في إطار تصور تنموي على المدى الطويل. وعلى هذا التصور أن يأخذ في الحسبان القيود المفروضة من الطبيعة الفيزيائية للإقليم والمخاطر الطبيعية وتوقعات المواطنين في مجال تحسين نوعية حياتهم وخلق نشاطات اقتصادية لتشجيع الخروج السريع من اقتصاد الريع نحو اقتصاد يخلق قدرا كافيا من الثروات والنشاطات المتنوعة لسكان المدن والأقاليم.

وتمر هذه التهيئة الجديدة للإقليم عبر حركية مزدوجة: من جهة يجب تحقيق الانتقال من الساحل إلى داخل البلاد لجزء هام من النشاطات الاقتصادية والسكان المتركزين اليوم بشكل مفرط في الساحل. وهو ما سيسمح بإعادة توازن لصالح الهضاب العليا والجنوب الذي يعاني من فتور اقتصادي بالمقارنة مع طاقاته ، وعلى هذه الحركية، التي أعلن عنها منذ زمن طويل ولكن لم يشرع فيها، الإرتكاز على رؤية وأعمال ملموسة. ومن جهة أخرى، يتعين الشروع في لامركزية جزء من النشاطات الاقتصادية والإدارية المركزة اليوم بشكل مفرط في المراكز الإدارية للبلديات نحو باقي الأقاليم لضمان تنمية أكثر انسجاما.

ولهذا نقترح:

- تعزيز المهن ذات الطابع السياحية والجامعية في مدن الساحل
- تعزيز جاذبية الهضاب العليا بتعبئة الوسائل الضرورية لجعلها مقر نشاطات اقتصادية هامة ناتجة بشكل أولوي عن تحويل الموارد الطبيعية المحلية.
- تنمية لمدن ووحدات الجنوب للمحافظة على فن العيش الموروث والنظام الإيكولوجي الهش مع إعطاء الأفضلية للخبرات والمعارف المحلية.

الورشة الثانية: تحسين بشكل معتبر نوعية العيش في المدن والقرى

لتحسين ظروف ونوعية العيش، يجب أولا تنمية وتحسين نوعية الخدمات العمومية والبلديات لاسيما النقل العمومي. وبالموازاة، يجب إعادة الاعتبار بشكل سريع لإطار عيش الجزائريين سواء كان ذلك في المدينة أو في الريف باستعادة النظام والانسجام والجانب الجمالي للمباني.

ولهذا نقترح:

- إعادة تأهيل وإعادة ترميم إطار العيش الريفي من خلال تحسين ظروف العيش والسكن (الخدمات العمومية وإعادة تأهيل المباني حسب التقنيات التقليدية)
- إعادة اضاءة الأنسجام والجانب الجمالي للمجمعات العمرانية (التخطيط الحضري وإعادة الاعتبار للمجمعات القائمة لاسيما على المستوى الجمالي من خلال برنامج يمتد على بضع سنوات وتأطير تتناسق الأسلوب المعماري للمباني المستقبلية في المدن وتحسين النقل العمومي لاسيما بين ضواحي المدن ووسط المدن.

الورشة الثالثة: تشجيع اندماج الجزائريين في بيئتهم ورفع مساهمتهم المواطنة في اتخاذ القرارات الخاصة بإطار عيشهم

تبعاً للموجات المتتالية للنزوح الريفي، وجد جزء كبير من السكان الذين يعيشون في المدن نفسه غير مدمج أو مدمج بشكل سيء في المدن سواء كان ذلك من زاوية ظروف السكن أو الظروف الاقتصادية أو المساهمة في حيه. يجب بذل مجهود كبير من خلال برامج مبدعة لتشجيع اندماج العائلات المعنية بالأمر (التربية، السكن، الشغل، حيات الجمعيات المدنية). وعلى صعيد آخر، يجب وضع آليات ملموسة لمساهمة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإطار محيط عيشهم في المدن والقرى.

ولهذا نقترح:

- اندماج السكان المستقرين بشكل سيء في المدن: في بيئتهم الحضرية من خلال برامج مغادرة السكنات والوضعيات الاقتصادية الهشة بشكل كبير (الذين يعيشون في الأحياء القصدية دون شغل ولا مؤهلات) من خلال برامج تحفيزية للتكوين والحصول على شغل أو العودة إليه.
- إشراك سكان القرى بشكل كبير في تحسين إطار عيشهم وحماية موارد بيئتهم
- إعادة تملك المواطنين لفضاء عيشهم من خلال إشراكهم في اختيار وتنمية وتقييم مشاريع إبداعية حضرية.

الورشة الرابعة: وضع هياكل للتحكم في توسع التجمعات السكانية الكبرى الكائنة في أوساط هشة لصالح تجمعات سكنية أخرى أفضل تمركزاً

تقع أكبر التجمعات السكانية الجزائرية (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة) في أوساط هشة أو ضيقة جغرافياً (تضاريس كثيرة التلال، شريط ساحلي ضيق، أحواض تحيط بها الجبال) ويمارس نموها ضغطاً مفرطاً على بيئتها (العقار الفلاحي، الموارد المائية، التلوث البحري، تدهور رمل الشواطئ المستعمل في البناء). وعلى العكس، ثمة مدن داخل البلاد ذات تضاريس أكثر تسطحاً، على أحواض أكثر اتساعاً وموقعها الجغرافي يتلاءم وبيئتها (مدن موجودة منذ قرون بل ألقبات ومفترق طرق للنقل ومجاورة لأقاليم زراعية ثرية وموارد مائية) وتاريخ يمكن أن يسمح لها بأن تتحمل نمواً أكبر. وبالتالي يتعلق الأمر بوضع حلول مبدعة لتنظيم تباطؤ نمو الأولى لصالح الثانية.

ولهذا نقترح:

- إنشاء محافظات للمدن الكبرى لضمان تسيير شامل لمشاكلها (التعمير والسكن والهياكل التحتية والنقل والصحة والتربية والتنمية الاقتصادية وتسيير النفايات والموارد المائية) ودفع حركية النمو والتنمية على المدى الطويل بالتنسيق مع ميزتها الطبيعية والتاريخية.
- في التجمعات السكانية المكتظة أو الواقعة على مساحة غير كافية أو في بيئة هشة، تسهر هذه المحافظات على كبح النمو وقيادة نشاطات تهيئة نوعية.

ملخص تقرير نبني 2020

- في المدن الداخلية التي لها مواقع أكثر ملائمة للتوسع الفضائي والديموغرافي يتعلق الأمر بتعزيز جاذبيتها وتشجيع تنمية منسجمة وسريعة لاسيما لامتصاص التدفق المستقبلي للنزوح الريفي.

05 - الحوكمة

دولة عصرية وتشجع التنمية ومؤسسات شفافة ومدينة إزاء المواطن

التحديات/الأهداف

تشكل الحوكمة العامل الأساسي في منعطف التنوع الاقتصادي الذي يجب أن تسلكه الجزائر. فضلا عن السماح بتصور السياسات العمومية المناسبة لتحويل بشكل خاص هيكل الاقتصاد الجزائري، فالرهان الأساسي يتجلى في بروز دولة ومؤسسات تشجع التنمية وأقرب من انشغالات المواطن. وبالفعل، فالعجز الذي عرفته الجزائر في الخروج من اقتصاد الربيع يكمن أولا وقبل كل شيء في سير مؤسساتها والتي لا تتوازي تحفيزاتها للأسف مع متابعة المصلحة الجماعية. وهذا الانشطار ناتج عن النقص الصارخ لشفافية الدولة واستقلالية للمؤسسات ذاتي وحكم التي تبقى محدودة وغياب مسؤولية المؤسسات أمام المواطن الجزائري. وهذا يلخص العراقيل الكبيرة التي يواجهها بروز مؤسسات فعالة من شأنها دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتزويد المجتمع بالبيئة القانونية والحوافز والعوامل (الأساسية التحتية البنيات والأملك العمومية إلخ) الضرورية لديمويتها.

هذا، ونظرا لرهانات التنمية والتقدم الاجتماعي (بما في ذلك العدالة الاجتماعية) التي تواجهها الجزائر، فالرهانات التي يجب أن ترفعها الحوكمة العمومية خلال السنوات المقبلة كثيرة. ففي أفق 2020، تم تحديد 4 أهداف كبيرة. الأول يتعلق باسترجاع دولة قانون وتساوي كل الجزائريين أمام القانون وإنهاء الامتيازات والعلاقات الشخصية. وأما الثاني فيتجلى في مسؤولية المؤسسات أمام المواطن الجزائري، لذا سيتم موازنة تحفيز المؤسسات ضمن هدف خدمة المصلحة العامة. كما ستمنح الدولة حق الحصول على أية معلومة غير مصنفة ضمن أسرار الدفاع وستضمن شفافية في تسيير الأموال العمومية. وفي نفس المجال يطمح الهدف الثالث إلى عصرنة الدولة خاصة بمنحها إمكانيات مرافقة التنمية الاجتماعية. وهكذا تذهب الأولوية إلى استرجاع إمكانيات الدولة في خدمة المواطن وكونها أقرب مما يشغله ويتوفر له خدمات ذات نوعية.

وأخيرا، يرمي الهدف الرابع إلى تعزيز المجتمع المدني بمنحه أكثر حرية وتزويده بوسائل تقييم أفعال المؤسسات وسير عملها بشكل مستقل وجعل صوتها مسموعا.

الوضعية / محاور التحسين:

تعتبر الدولة الجزائرية من بين الدول الأقل شفافية في العالم كما تبينه مجموعة من المعايير القياسية الدولية. وتسلط هذه المعايير الضوء جيدا على عتمة سير المؤسسات الجزائرية ونقص المقبولية إزاء المواطنين. وتشهد مجموعة من المؤشرات على النتائج السلبية لنقص هذه الشفافية والمسؤولية حول الحريات الاقتصادية ودرجة الفساد وفعالية الدولة إلخ.

في مجال شفافية الميزانية، حسب مؤشر Open Budget Index، تصنف الجزائر في المرتبة الأخيرة (النقطة 1 من سلم 100). كما تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة في تصنيف Linaburg-Maduell للبلدان حسب درجة الشفافية في تسيير الأموال العمومية للإستثمار (FFR في حالة الجزائر). تعتبر الشفافية حلقة أساسية للمحاسبة وفي هذا المجال يعد أداء الجزائر من أضعف الأداءات. وصنف مؤشر البنك الدولي (حرية التعبير والمسؤولية) الجزائر في المرتبة الـ 18 في 2010 على سلم 1 من 100 (1 هو المرتبة الدنيا و100 العليا).

تترجم دولة القانون الثقة التي يضعها المواطنون في تطبيق (قاعدة القانون) على جميع المواطنين. ووفقا للمؤشر (دولة القانون) للبنك الدولي، على سلم 1 من 100 (1 هو الأسوأ و100 هو الأعلى) صنفت الجزائر في المرتبة 27 في 2010. وفي قياسنا للبلدان ذات الدخل المماثل، تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة بعيدا وراء تونس ومصر والمغرب الذين يحتلون التوالي على المرتبة 59 و52 و50.

أما في مجال فعالية الدولة، فيجب على الجزائر أن تبرز تقدما معتبرا . حسب مؤشر فعالية الدولة للبنك الدولي سلم 1 من 100 (1) هي المرتبة الأضعف و100 هي الأعلى) فتقع في المرتبة 34. في بلدان المثال القياسي، القياسية المعايير بلدان ضمن من و لجزائرا تحتل المرتبة الأخيرة بعيدة وراء مصر (40 في التصنيف العالمي).

وفي مجال نوعية التنظيم العمومي فإن أداء الجزائر يندرج بالخطر حيث أنه في تراجع مستمر منذ 2005. وعلى سلم 1 من 100 احتلت الجزائر المرتبة 37 في 2005 تمدهورت إلى المرتبة 11 في 2010. وضمن بلدان المعايير القياسية، فهي تحتل المرتبة الأخيرة بعيدة وراء مصر (47) والمغرب (50) وتونس (53).

وأخيرا، بدون شك وكننتيجة طبيعية للأداء الضعيف للجزائر في مجالات الحوكمة الموصوفة أعلاه، أصبحت الرشوة متوطنة. وفقا لمؤشر 2011 لإدراك الرشوة الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، تصنف الجزائر بين البلدان ذات نسبة الرشوة الأعلى في العالم.

مقترحاتنا:

يتطلب تشييد دولة و مؤسسات يشجعون التنمية ويحمون المواطنين خاصة الأضعف منهم التصرف بصفة متناصفة على أربع عتلات أساسية ومكاملة لبعضها البعض.

العتلة الأولى: جعل مساءلة ومحاسبة الدولة ومؤسساتها إزاء المواطن قاعدة للعمل العمومي

المساءلة عنصر تأسيسي لدولة تعمل للمصلحة الجماعية هي أساسية حتما لوضع حد لأخطاء السياسة العمومية لبلادنا وتسمح بالعمل العمومي الأقرب إلى انشغالات المواطنين. والورشات المهيكلة للعتلة الأولى للقطعة كالتالي:

- **وضع الجزائر على آفاق 2020 ضمن البلدان الأكثر شفافية في العالم:** أساس الحوكمة الرائدة، ووسيلة ضرورية لتقديم الحسابات والمساءلة، والشفافية في عمل الدولة في خياراتها وفي النتائج التي وصلت إليها هي شرط لا بد منه لأي تقدم في الحوكمة العمومية.
- **انشاء هيئات مستقلة لتقييم السياسات العمومية:** يتطلب جعل الدولة مسؤولة تقييما لعملها. يجب أن يصبح التقييم المستقل للسياسات العمومية أولوية في العمل العمومي كما يجب على الدولة لهذا الغرض أن تقبل وأن تخضع لتقييم مستقل لعملها.
- **جعل البرلمان فعلا رئيسيا في تقييم عمل الدولة ومساءلة السلطة التنفيذية:** ليست للبرلمان اليوم أية سلطة في الجزائر، حيث لا يؤدي دوره التنفيذي مما يسبب خللا في السلطات. فمن الضروري له إرجاع الدور المنوط به في الدستور ليضمن مراقبة حقيقية للسلطة التنفيذية.

العتلة الثانية: انشاء إطار يسمح للمجتمع المدني بحيازة أدوات حقيقية ضد السلطة

تسمح هذه العتلة بتعزيز كل الآليات الأخرى للمساءلة التي سيتم وضعها. وبالفعل، فسيكون هناك انخفاض في فعالية العتلة الأولى إن لم تعط للمجتمع المدني الوسائل لتنظيم وتقييم عمل الدولة على كل المستويات. هذا ما يفترض وضع حد لعراقيل إعادة تأسيس المجتمع المدني خاصة بضمن نوع معين من الحريات الأساسية حتى لتنظم وتسمع صوتها.

- **إزالة الحواجز المعرقة للحريات العمومية والفردية بعيدا عن النصوص الموجودة والتي تجسدها نظريا :** مساءلة الدولة ومؤسساتها من طرف المواطنين تتطلب أن يتمكنوا دون قيود من تنظيم أنفسهم والاشتراك والاجتماع وإنشاء أحزاب وجمعيات سياسية الخ .
- **السماح للمؤسسات المستقلة والمنتخبة بدعم وتمويل الجمعيات النشطة في تقييم ومساءلة الدولة والمصالح العمومية:** وذلك ذو أهمية بالغة لتعزيز مسائلة المؤسسات بمنح دعم مستقل ومستدام للمجتمع المدني في عمله لتقييم الدولة.

العتلة الثالثة : الطموح لدولة ومؤسسات امتياز في آفاق 2020 : تحويل الدولة إلى محفز تنمية اقتصادية واجتماعية

مساعدة أكبر للدولة وللمؤسسات ينبغي أن تقودهما للرد على توقعات المواطنين. كما ينبغي أن يحثهما هذا على الاضطلاع بدورهما بشغل كامل كمحفزين و(مرافقين) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا يجب على الدولة أن تتحول وأن تحوز على قدرات حقيقية

- نحو دولة عصرية وشرعية بأدائها: كفاءات مجددة وحوافز جدارة ومتفتحة على الخارج. يتعلق هذا التعزيز بكل مهام الدولة (تنظيم، إدارة، استثمارات عمومية، منتج وممون للأملاك العمومية، الجباية, الخ) ليس بإمكان الدولة أن تكون محفزا للتنمية إن لم تعتمد على إدارة تمتلك أدنى حد من القدرات.
- جعل الإدارة لامركزية لتقريب الدولة من المواطنين وتعزيز مساهمة المؤسسات وزيادة فعالية عمل الدولة: جعل النفقات والقرارات العمومية لامركزية على مستويات محلية يسمح بفهم أفضل لتوقعات المواطنين والحصول تفاعلية وفعالية أكثر للعمل العمومي من جهة وبمساهمة المؤسسات من جهة أخرى
- إعادة صياغة تنظيم السلطة التنفيذية بالارتكاز على فعالية التنفيذ والتنسيق والتأسيس على أهداف أداء قابلة للقياس: حذف منصب الوزير الأول وتعزيز قدرات السلطة التنفيذية في مجال تحليل ودراسات وتنفيذ السياسات العمومية، مما يسمح بمساهمة أكبر لرئيس الجمهورية وفعالية أكبر في عمل الدولة.

العتلة الرابعة: إزالة العراقيل المعيقة لاستقلالية المؤسسات ما وراء النصوص الموجودة التي لا تركزها إلا نظريا

دون استقلالية حقيقية للمؤسسات إزاء كل سلطة سياسية وكل شكل من الضغط، لا يمكنها الرد على الحوافز المختلفة النابعة خاصة من المجتمع المدني. مساهمة المؤسسات تسير جنبا إلى جنب مع استقلاليتها لأنه وخلافا لذلك تبقى كل من التعسفية والإنصياح لقواعد غير رسمية سائدة.

- إجراءات لاستقلال فعلي وحقيقي للعدالة : استعادة الاستقلال التام للسلطة القضائية لإرساء بيئة قضائية مستقرة وشفافة وعادلة تحترم القوانين الصادرة علنا وتضمن تطبيقها بطريقة متطابقة على كل الأشخاص (طبيعيين ومعنويين) .
- وضع آليات وضمانات تركز استقلالها حقيقيا لسلطات تنظيم وتقييم العمل العمومي: من الضروري أن تستفيد مختلف سلطات التنظيم ووكالات تقييم العمل العمومي من استقلال كامل إزاء السلطة السياسية وإلا ستكون فائدتها وقدرتها على العمل متقلصة إلى حد كبير.